

العلاقات السعودية الفرنسية خلال العشرينات والثلاثينات الميلادية

من خلال الهائـق الفرنسية المحفوظة صورة منها في دارة الملك عبدالعزيز
(الجزء الأول)

المنذر سوقيـر

باحث مكـتبات - مكتبة الملك فهد الوطنية في الرياض

إن فرنسا التي كانت تحتل الجزائر وتمارس الوصاية على كل من تونس والمغرب بالإضافة إلى فرضها للانتداب على لبنان وسوريا قد شعرت بالأهمية الإستراتيجية للجزيرة العربية التي كانت بالنسبة لها بمثابة الرافد الأساس للحضارة العربية والإسلامية؛ لذلك - وفي مرحلة أولى - حرصت فرنسا على الاتصال بالقوى المحلية الحاكمة في المنطقة مثل الدولة السعودية الأولى ، ثم - في مرحلة متقدمة بعد ذلك - عملت على التدخل المباشر في شؤون المنطقة على غرار مشاركة العديد من الخبراء الفرنسيين في الهجوم الذي شنّه الجيش التركي المصري على الدرعية سنة ١٢٣٣هـ (١٨١٨م) تمهيداً لإقامة علاقات دبلوماسية متميزة مع تلك القوى المحلية، إذ عينت أول قنصل لها في جدة سنة ١٢٤١هـ (١٨٢٥م).

وما من شك أن عراقة العلاقات الدبلوماسية بين الحجاز وفرنسا قد أفرزت قدراً كبيراً من الوثائق والتقارير التي تتعلق بجميع أوجه الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية

والحضارية بالمنطقة، مما أكسبها قيمة كبيرة ؛ لأنها أضحت مصدراً رئيساً من مصادر المعلومات حول الجزيرة العربية عامة والمملكة العربية السعودية على وجه التحديد، بحيث يصعب على الباحث الجاد والمهتم بالتاريخ الحديث أو المعاصر للمنطقة تجاهل تلك الوثائق المهمة أو غرض الطرف عنها ؛ إما لأنها تسلط الضوء على بعض الجوانب التاريخية التي يجهلها المؤرخون ، وإما لأنها تكمل الحلقات الناقصة من سلسلة الأحداث والوقائع التاريخية المتنوعة التي شهدته الجزيرة العربية، بالإضافة إلى كون هذه الوثائق التاريخية تشكل جزءاً لا يتجزأ من تراث سكان المنطقة الذي يغذي ذاكرتهم الجماعية، مما حتم عليّ دراستها وتحليل مضمونها متوخياً المنهجية العلمية السليمة في البحث والتقييم والتقصي.

غير أن إدراك هذا الهدف السامي ليس بالأمر الهين ؛ ذلك لأن محاولة تحقيقه تصطدم بجملة من المصاعب والعراقيل "الموضوعية"، لعل أبرزها يتمثل في ما لحظته من أن تلك الوثائق التاريخية الفرنسية التي شكلت مصدري الوثائقي الوحيد تغطي أحداثاً متفرقة، وتقدم معلومات وأخباراً متنوعة، وعلى درجات متفاوتة من الأهمية بالنسبة للقارئ أو الباحث المهتم بالمسائل المتصلة بماضي الجزيرة العربية أو بتاريخ المملكة العربية السعودية، ناهيك أنها لم تنتج من أول الأمر لتحقيق هذا الغرض، وإنما اقترن تدوينها وكتابتها بشكل أو بآخر بمصالح الطرف الفرنسي قبل كل شيء.

وبالإضافة إلى ذلك فإن نقص الوثائق التاريخية الفرنسية محل الدراسة دفعني إلى اختزال مجال التغطية الموضوعية للبحث؛ من ذلك أنه تعذر عليّ دراسة تاريخ العلاقات السعودية الفرنسية قبل سنة ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م، بالرغم من أهمية هذه الفترة التاريخية التي تلت دخول الملك عبد العزيز - رحمه الله - مدينة الرياض سنة

١٣١٩هـ/١٩٠٢م؛ لأنها آذنت بتوحيد الدولة الفتية ثم بنائها فيما بعد .

ومن بين المصاعب الأخرى التي واجهتني أثناء إعداد هذا البحث أن تصوير تلك الوثائق التاريخية الفرنسية من مراكز مختلفة للأرشيف في فرنسا - كأرشيف القوات البرية التابع لوزارة الدفاع في (فانسين)، والأرشيف الدبلوماسي المركزي في مقر وزارة الخارجية الفرنسية (بالكيه دورسيه) في (باريس)، ومركز الأرشيف الدبلوماسي في مدينة (نانت) - قد جعل تلك الوثائق مصنفة بطرق مختلفة وغير مرتبة ترتيباً موضوعياً أو زمنياً .

ولقد اعتمدت في هذه الدراسة على الوثائق الفرنسية المصورة من تلك الأرشيفات ، المحفوظة في مركز الوثائق في دارة الملك عبدالعزيز .

أهم القبائل الحجازية سنة ١٣٤١هـ/١٩٢٣م من خلال الوثائق التاريخية الفرنسية:

لقد أرفق ليون كرايفسكي (Léon Krajewski) القنصل العام الفرنسي في جدة مع رسالته التي بعث بها يوم ١٢ ديسمبر ١٩٢٣م (١٣٤٢/٥/٤هـ) إلى الجنرال فيغان (Le Général Weygand) المفوض السامي الفرنسي في بيروت تقريراً حول أهم القبائل المنتشرة في الحجاز في ذلك الوقت، وحرص أيضاً على تضمينه بخارطة للحجاز توضح أماكن وجودها .

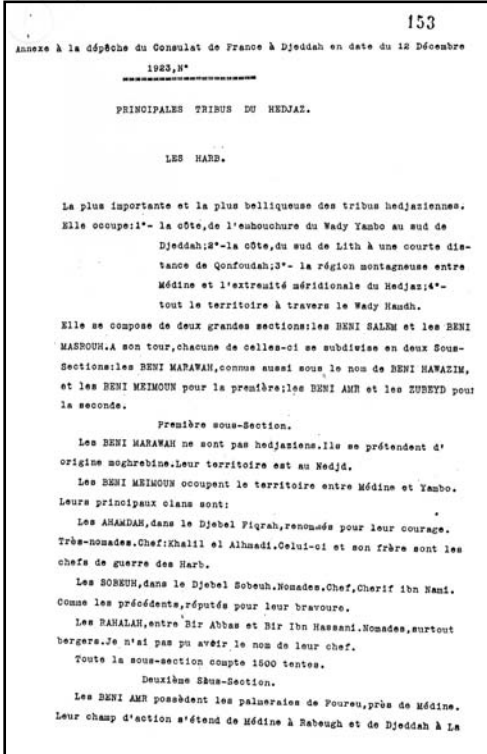
وحسب تلك الوثيقة فإن أهم تلك القبائل التي ذكرها قبيلة حرب التي تقطن جنوب مدينة جدة على طول مصب وادي ينبع ، ومن جنوب مدينة الليث حتى مشارف القنفذة ، كما أنها كانت تقطن في مناطق جبلية بين المدينة المنورة والطرف الجنوبي للحجاز بالإضافة إلى وادي حمض .

ويرى هذا القنصل أن بني سالم الذين ينحدر منهم بنو مَرْوَح (المراوحة) يعرفون كذلك باسم بني الحوازم وبني ميمون ، وذكر أن

بني مسروح ينحدر منهم بنو عمرو وبني زبيد ، وهم بذلك يشكلون أهم القبائل في الحجاز. وتنقسم تلك القبائل إلى عشائر عدة، مثل "الأحامدة" الذين يسكنون جبل فقرة، ويعرفون بكثرة الترحال والإقدام والشجاعة و"صبح" الذين اشتهروا كذلك برباطة الجأش وبالبسالة، و"الرحالة" الذين كانوا يتقلون بين بئر عباس وبئر ابن حصاني بحثا عن المرعى ، وبني عمرو الذين تعود لهم ملكية واحات الفُرْع قرب المدينة المنورة، ويسيطرون على المثلث الواقع بين رابع وجدة والمدينة المنورة، وبني زبيد الذين يقيمون بين جدة

وينبع ، واشتهروا بركوب البحر وبالصيد البحري.

ومن بين القبائل الأخرى التي يشير إليها التقرير قبيلة عتيبة، على الرغم من عدم انتمائها إلى الحجاز نظراً لقوتها. وقد تكهن لها ذلك القنصل بأن "تقوم بدور ريادي إذا نشب خلاف ذو شأن بين الحجاز ونجد"، لا سيما أنها تحالفت سنة ١٣٣٧هـ/١٩١٩م مع الملك عبدالعزيز بعد أن كانت تؤيد الملك حسين، يزداد على ذلك الخطر الكبير الداهم الذي تتسبب فيه على طول



الحدود النجدية الحجازية بسبب اعتمادها على الترحال وسعيها الدؤوب للبحث عن المرعى لإبلها ، وهذا كثيراً ما يقودها للقيام بغزوات في منطقة الطائف .

ولا يهمل التقرير أيضاً الإشارة إلى قبيلة بني عطية التي تسكن مع قبيلة الحويطات في المنطقة الساحلية للحجاز، وتقوم بحراسة خط سكة الحديد الحجازي من معان إلى الدار الحمراء، وقبيلة المواهب التي تعود أصولها إلى قبيلة عنزة، وقبيلة بلي التي تتمركز في المنطقة الممتدة على طول ساحل جزيرة النعمان إلى رأس قرقرة، وقبيلة جهينة التي تقطن في المنطقة الساحلية بين رأس قرقرة وجنوبي ينبع حتى تخوم سكة الحديد، ولعل قربها من قبيلة بلي جعلها تتحالف معها .

ويختم القنصل تقريره بذكر عدد آخر من القبائل التي كانت تقطن الحجاز وإن كانت أهميتها محدودة من حيث عدد أفرادها وعدتها وقدرتها العسكرية مقارنة مع بقية القبائل الأخرى المتقدم ذكرها، ومن بينها قبيلة هذيل التي تتمركز على مشارف مكة المكرمة وبين الطائف ومكة المكرمة، وقبيلة الجحادة المعروفة بكثرة التقل والترحال ، وكذلك قبائل بني سعد وبني ثقيف وبني مالك وبني نصر التي تعمل في الزراعة .

موقف فرنسا من حصار جدة سنة ١٩٢٤م:

أرسل وكيل القنصلية الفرنسية في جدة يوم ١٠ سبتمبر ١٩٢٤م (١١/٢/١٣٤٣هـ) برقية إلى وزارة الخارجية الفرنسية عن طريق السفينة الحربية الفرنسية ديانا (Diana) التي كانت مرابطة في المياه الإقليمية الحجازية ، يعلمها أن قوات الأمير علي بن الحسين تتراجع نحو الطائف، ويفيدها أنه يتوقع سقوطها مع مكة المكرمة في أيدي قوات السلطان عبدالعزيز آل سعود خلال وقت وجيز، ويتساءل عما

ينبغي عمله إذا تحقق ذلك. وتجيبه الوزارة في اليوم التالي بأنه يتعين عليه العمل على ضمان الحماية الكاملة للرعايا الفرنسيين القاطنين في جدة ، مع الالتزام بالحياد التام إزاء هذه الأزمة، وذلك بالتنسيق التام مع طاقم تلك السفينة الحربية التابعة لوزارة البحرية الفرنسية.

ومن الملحوظ في هذا الشأن أنه من خلال البرقية ذات الرقم (٤٩) التي أرسلها وكيل القنصلية الفرنسية في جدة يوم ١١ سبتمبر ١٩٢٤م إلى وزارة الخارجية أن تلك الهموم والتساؤلات قد عبر عنها بقية القناصل الأجانب في جدة الذين طالبوا ملك الحجاز بالكشف على الإجراءات التي اتخذها لحماية الأجانب المقيمين في جدة، فقد صاغوا رسالة وجهوها إلى الملك عبد العزيز آل سعود سلطان نجد وملحقاتها يطلبون منه تحديد ذلك بدقة.

وقد اتضح حرص وكيل القنصلية الفرنسية في جدة على حماية مصالح بلاده حتى خلال فترة الفوضى العارمة التي كانت تعم الحجاز من خلال البرقية ذات الرقم (٦٧٨٩) الصادرة عنه بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٢٤م الموجهة إلى وزارة الخارجية الفرنسية عن طريق وزارة البحرية الفرنسية بواسطة السفينة الحربية الفرنسية ديانا؛ إذ يوصي بتقديم وعود لخليفة الملك حسين (يقصد الملك عبد العزيز آل سعود) بالاعتراف به ملكاً على الحجاز وبدعمه معنوياً شريطة أن يقبل منح فرنسا الامتيازات المناسبة.

وفي هذا الإطار نشير إلى أن العديد من المؤشرات كانت تنبئ عن نهاية حكم الملك حسين. ومن بين تلك المؤشرات تفوق جيوش سلطان نجد وملحقاتها عدداً وعدةً وتنظيماً، ورفض البلدان الأوربية تزويده بأربع طائرات حربية كان قد طلب شراءها، بالإضافة إلى امتناع بريطانيا من التدخل المباشر في هذا النزاع بالرغم من

الإغراءات والتنازلات العديدة التي منحها الملك حسين إياها. وقد دعا ذلك أعيان مكة المكرمة إلى أن قرروا خلال أحد اجتماعاتهم عزل الملك حسين عن السلطة والتعامل مع عبد العزيز آل سعود سلطان نجد وملحقاتها؛ وذلك حقنا للدماء، كما ناشدوا فرنسا أن تتدخل مباشرة لفض النزاع مقابل وعد بمنحها امتيازات خاصة. وقد طلب وكيل القنصلية الفرنسية في جدة في برقيته ذات الرقم (٦٩٦٠) الصادرة يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٤م من وزارة خارجية بلاده موافاته بجواب الحكومة الفرنسية على هذا العرض. ولم يتأخر كثيراً رد هذه الوزارة التي ذكرت في برقيتها الصادرة في ذلك اليوم نفسه بوجوب التزام الحياد المطلق إزاء النزاع في الحجاز، لا سيما أن مهمته تقتصر على حماية الرعايا الفرنسيين المقيمين في الحجاز.

وبعد هذا الموقف يشير ذلك الوكيل في برقيته ذات الرقم (٧٠٢٠) التي تحمل عبارة "سري" المؤرخة في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٤م (١٣٤٣/٣/٢هـ) إلى أن القوات السعودية ألحقت هزيمة نكراء بجيش الملك علي الذي طلب من جديد تدخل بريطانيا، لكن دون جدوى.

وحول موقف القيادة العسكرية الفرنسية بالشرق من تطور الأوضاع بالحجاز يرى الملازم دوكو (Capitaine de frégate Decoux) الذي كان يعمل على ظهر السفينة الحربية الفرنسية ديانا المرابطة في المياه الإقليمية الحجازية أنه "لا يرى داعياً للتخوف من القوات السعودية"، ويضيف أن "احتمال اللجوء إلى إجلاء الرعايا الفرنسيين من جدة ضعيف"، وذلك بالرغم من سقوط الطائف في أيدي السعوديين وقرب دخولهم مكة المكرمة واختلال الوضع الأمني الذي ينذر باحتدام أعمال النهب والسطو التي كان يقوم بها بدو الحجاز وانهيار معنويات الأهالي وعدم رضاهم عن الملك حسين

الذي رفض في البداية الانصياع إلى محاولات أعيان مكة المكرمة وجدة لإقناعه بالتحلي عن الحكم تجنباً لإراقة المزيد من الدماء لفائدة ابنه البكر علي (الذي عين في نهاية الأمر ملكاً دستورياً على الحجاز).

وقد سارع وكيل القنصلية الفرنسية في جدة إلى إعلام وزارة الخارجية الفرنسية عن طريق رسالته ذات الرقم (١٣٤) المؤرخة في ٩ أكتوبر ١٩٢٤م بأنه اتفق مع قائد السفينة الحربية الفرنسية "ديانا" على كل الترتيبات التي ينبغي اتخاذها لحماية الرعايا الفرنسيين أو حتى كل من يطلب الحماية الفرنسية، ومن بين تلك الترتيبات حماية مبني القنصلية الفرنسية في جدة، مع الالتزام بالحياد التام تجاه الأطراف المتحاربة. وقد تم التحضير لاستقبال دفعات من هؤلاء الرعايا وطالبي الحماية على ظهر تلك السفينة الحربية الفرنسية، مع تجهيز البواخر التجارية الفرنسية التي تجوب البحر الأحمر والسويس وجيبوتي بمعدات للتخابر اللاسلكي للمساعدة في إجلاء هؤلاء الرعايا الفرنسيين إلى بيروت أو إلى جيبوتي إذا دعت الحاجة إلى ذلك. كما أنه قد تم الاتفاق بين قناصل كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وهولندا من جهة وقائدي السفينتين الحربيتين البريطانية "كليماتيس" (Clematis) والفرنسية "ديانا" من جهة أخرى على تنسيق الجهود في هذا الشأن.

وعندما دخلت قوات عبد العزيز آل سعود سلطان نجد وملحقاتها مكة المكرمة يوم ١٥ أكتوبر ١٩٢٤م (١٧/٣/١٣٤٣هـ) حرص وكيل القنصلية الفرنسية في جدة على إعلام وزارة الخارجية الفرنسية في برقيته ذات الرقم (٧٥٢٤) الصادرة يوم ١٨ أكتوبر ١٩٢٤م عن طريق السفينة الحربية الفرنسية "ديانا" بأن ذلك الدخول قد تم "دون قتال أو سفك دماء أو نهب"؛ وهو ما شجع السعوديين

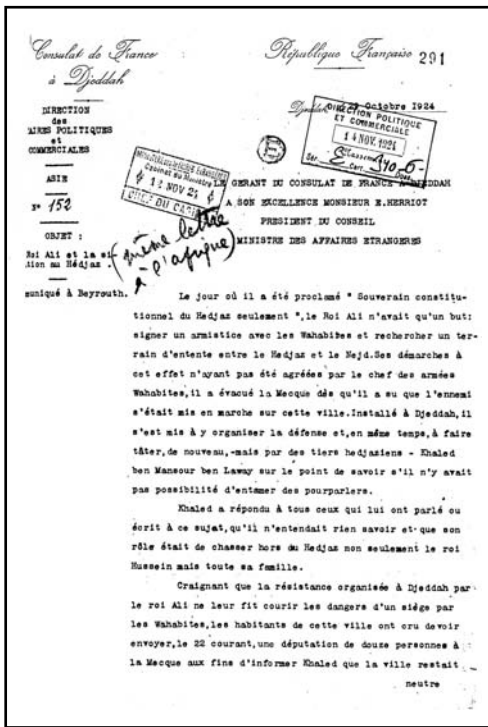
على التفكير في التوجه إلى المدينة المنورة ، وسهّل عليهم أيضاً استرداد ميناء القنفذة.

وفي التقرير ذي الرقم (١٤٨) الذي أرسله وكيل القنصلية الفرنسية في جدة إلى وزارة الخارجية الفرنسية يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٢٤م ذكر أن دخول قوات عبد العزيز آل سعود سلطان نجد

وملحقاتها إلى مكة المكرمة تم بطريقة سلمية ، تركت انطباعاً جيداً لدى المكين الذين أجمعوا على أن الوضع آمن تماماً؛ مما شجع العديد من العائلات التي فرت نحو جدة على العودة إلى مكة، ويضيف كاتب التقرير أنه - وإن اختلفت الأنباء القادمة من هناك التي تتعلق بسلوك السعوديين - فإنه يرى أنه "يجب الحذر في هذا الشأن؛ لأن المؤكد أنه ليس هناك نهب أو سلب أو قتل".

والتقرير الآخر الذي أرسله هذا الوكيل الفرنسي إلى وزارته

بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٢٤م يؤكد هذا الأمر. من ذلك أن الملك علي عمدة - بعد أن فشلت كل مساعيه الهادفة إلى عقد هدنة مع السعوديين - إلى الانسحاب من مكة، وشرع في تنظيم دفاعاته وتحصين مدينة جدة ظناً منه أن ذلك سيتيح له فرصة الدخول في مفاوضات مع السعوديين الذين كانت لهم خطط وأهداف تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك المساعي، وتتمثل هذه الأهداف حسب ما أورده ذلك



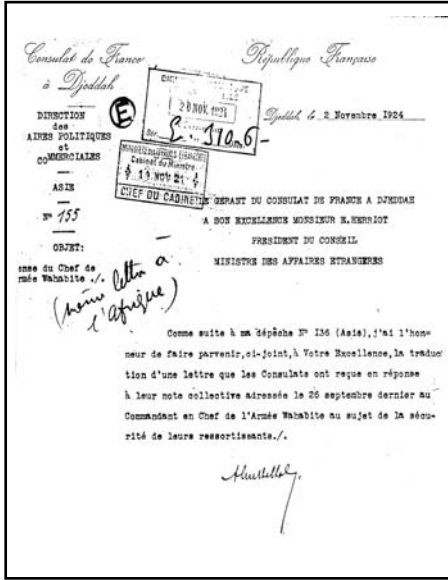
الدبلوماسي الفرنسي في "إخراج الملك علي وجميع أفراد عائلته من جدة"، وذلك بمساعدة أهالي هذه المدينة الذين أمهلوا عشرة أيام قبل

أن تتم مهاجمتها؛ فكانت نتيجة هذه الوضعية أن انحصرت سلطة الهاشميين داخل الحجاز في مدينة جدة فحسب، وأمست باقي الأراضي الحجازية مهملة وتحت رحمة قطاع الطرق أو خاضعة للإشراف المباشر من السعوديين.

وإذا كان الملك علي قد استضاف البريطاني هاري سانت جون فليبي (Harry St. John Philby) الذي قام لاحقاً - بعد أن أشهر إسلامه - بدور لافت للنظر إلى

جانب الملك عبد العزيز عندما كان هذا الأخير منهمكاً في توحيد بلاده وبنائها، وطلب تعزيزات عسكرية جاءت من شرقي الأردن تقدر بمئات الرجال، واقتنى من النمسا وألمانيا وبلجيكا عتاداً حربيّاً حديثاً، يتمثل في طائرات وعربات مدرعة؛ فإن عبد العزيز آل سعود سلطان نجد وملحقاتها وجه يوم ١٥ ربيع الأول ١٣٤٣هـ (١٤ أكتوبر ١٩٢٤م) عن طريق قائد جيوشه إلى ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وإيران في جدة رسالة يتعهد فيها بعدم المساس بمصالح هذه الدول وبضمان أمن رعاياها.

وقد قام وكيل القنصلية الفرنسية في جدة بترجمة هذه الرسالة إلى اللغة الفرنسية، ثم أرسلها إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٤م.



ويلحظ في هذا السياق - ومن خلال الوثائق التاريخية التي تتم دراستها وتحليل مضمونها - أن تسارع الأحداث في الحجاز في ذلك

الظرف خاصة قد جعل أنظار كل

القوى الأجنبية - وخاصة الفرنسية-

تتوجه نحو الحجاز؛ ذلك لأن فرنسا

كانت تخضع جزءاً كبيراً من العالم

تسارع الأحداث في الحجاز في ذلك الظرف

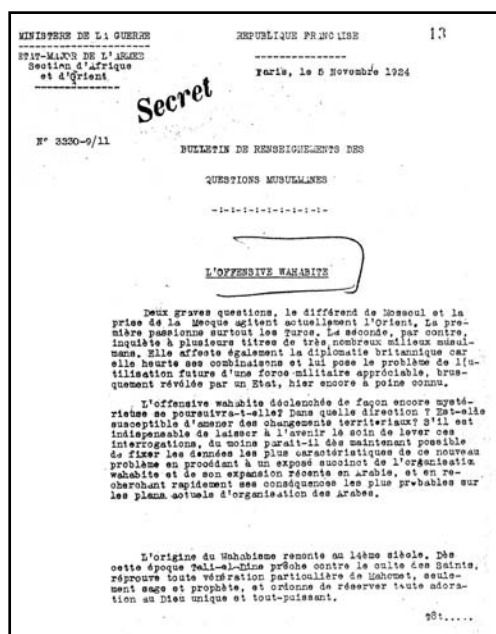
خاصة قد جعل أنظار كل القوى الأجنبية -

وخاصة الفرنسية- تتوجه نحو الحجاز

الإسلامي لهيمنتها، ولأن للحجاز مكانة خاصة لدى المسلمين، بالإضافة إلى أنها شعرت أن الدولة السعودية توشك أن تهدد مصالحها في سوريا؛ لذلك استتفرت فرنسا في ذلك الظرف خاصة كل طاقاتها الدبلوماسية والاستخباراتية والعسكرية والسياسية لتتبع

تطور الأوضاع في الحجاز وتحليلها ، وفهم آثارها المباشرة وغير المباشرة على المستويين المحلي والإقليمي .

وفي هذا الإطار يندرج التقرير السري المضمن في "نشرة المعلومات حول المسائل الإسلامية" الصادرة عن وزارة الحرب الفرنسية بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٢٤م تحت رقم (٣٢٣٠-١١/٩) الذي يستعرض تاريخ الدعوة الإصلاحية انطلاقاً من القرن الثامن



عشر ميلادي مروراً بأعمال محمد بن عبد الوهاب وعبد العزيز

ابن محمد بن سعود ودخول السعوديين مدينة كربلاء سنة ١٨٠١م

ومكة المكرمة والمدينة المنورة سنة ١٢٢٠هـ / ١٨٠٣م ، واستعانة

السلطان العثماني بمحمد علي لمحاربتهم، بالإضافة إلى استيلاء أمير قبيلة شمر على الرياض عاصمة نجد واسترجاعها على يد عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود - رحمه الله - سنة ١٩٠٢م.

وبعد أن سرد التقرير بإيجاز السيرة الذاتية لهذا القائد الذي وصفه بأنه "أمير مجدد وقائد سياسي فذ ومحنك"، يركز كاتب التقرير على المجهودات الجبارة والأعمال الخارقة التي قام بها هذا الأمير الشاب لاستعادة ملك أجداده وتوسيع رقعة سلطانه في ظروف محلية وإقليمية ودولية غير مناسبة كاصطدامه بدويلات قوية كالتى كان يحكمها شريف مكة وبقبائل مهابة كشمروعتيبة، بالإضافة إلى العداء الذي يكنه له الأتراك العثمانيون، واندلاع الحرب العالمية الأولى، وتبلور المطامع الاستعمارية في المنطقة لبريطانيا التي كانت تخضع العديد من مناطق بشبه الجزيرة العربية لنفوذها؛ مما حتم على الأمير عبدالعزيز آل سعود التعامل بحكمة وتعقل مع كل تلك المعطيات بإبرام تحالفات مع بعض القوى المحلية، وإبرام معاهدات كالتى وقعها سنة ١٣٣٣هـ/١٩١٥م مع بريطانيا.

وهذا سهّل لاحقاً على الأمير عبدالعزيز آل سعود ضم حائل سنة ١٩٢١م، وشروعه بعد ذلك في بسط سيطرته على الحجاز، وهو أمر يشير إلى رغبة السعوديين في كسر الطوق من حولهم بفتح منفذ بحري لصالحهم على البحر الأحمر.

ومن الجدير بالذكر في ذلك السياق أن السعوديين - ومن خلال البرقية ذات الرقم (٤٦/٤٥) التي أرسلها وكيل القنصلية الفرنسية في جدة إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤م- تمكنوا من فرض الأمن التام على المناطق التي سيطروا عليها، في حين تظل الفوضى سيدة الموقف في المناطق الأخرى؛ نظراً لأن البدو كانوا يقومون بالتهب والسلب لقوافل الحجيج من دون رادع، خاصة

أن الملك علي عبر صراحة لهذا القنصل الفرنسي عن عجزه عن السيطرة على الموقف؛ مما شجع السعوديين على الاستيلاء يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤م (١٣٤٣/٥/٢هـ) على بئر عسيلة التي تبعد (١٦) كلم فقط عن جنوب مدينة جدة بعد قضائهم على ثلاث قبائل كانت تقطع طريق في اتجاه مكة المكرمة.

وهذا التطور في الأحداث ينبئ حسب رأي وكيل القنصلية الفرنسية في جدة بقرب اندلاع المعركة الفاصلة ، لا سيما أنه أعلم

وزارته يوم ٣-٤ ديسمبر ١٩٢٤م عن طريق البرقية ذات الرقم (٥٤/٥٣) أن كل البعثات الدبلوماسية العاملة في جدة تلقت رسالة صادرة عن عبد العزيز آل سعود يطلب فيها نقل المسلمين التابعين لهم إلى مكة المكرمة أو تجميعهم في مكان آمن تحت إشراف عدد من رجاله أو ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، وهو ما زاد في قلق الملك علي الذي كان يشكو من

AFFAIRES ÉTRANGÈRES DÉCHIFFREMENT N° 54	TÉLÉGRAMME À L'ARRIVÉE DIRECTION POLITIQUE ET COMMERCIALE 4 DÉC 1924 Signé : <i>Caro</i> <i>Reuter</i> DUTREUIL, le Sec. G.N. reçu le 3 Décembre 1924 à 21 h 45.	DUPLICATA 67 R
---	--	-------------------

Le Corps consulaire a répondu 2 (Décembre) que la (protection) des ressortissants étrangers, étant basée sur le droit des gens suivi en (temps) de guerre, il invite Ibn Séoud à respecter leurs personnes et leurs biens, lui laissant l'entière responsabilité de ce qui pourrait les atteindre en tout temps et en tous lieux. Obéissant à la plus stricte neutralité, le Corps consulaire lui retourne une lettre que le Sultan (le) prie de (communiquer) à la population et (adressée) à cette dernière.

Dayreouth prévenu : /.

DEPUT

نقص المال والرجال ، زيادة على رفض بريطانيا تزويده بالعتاد الحربي. وقد دفعته حالة الإحباط هذه إلى حد أنه طلب من الطيار الروسي تشيروكوف (Cherokoff) الذي انتدبه للعمل ضمن جيشه أن يحلق فوق مدينة مكة المكرمة لإلقاء قنابل ومنشورات دعائية وتهديدية لكل المكيين الذين لم يترددوا في التعبير عن مساندتهم للحركة الإصلاحية التي قام بها السعوديون، وشرعوا في العودة إلى مدينتهم وإعادة إعمارها بعد أن أقسموا الولاء لعبد العزيز آل سعود.

وفي هذا الصدد أشار وكيل القنصلية الفرنسية في جدة في التقرير ذي الرقم (١٦٣) الذي أرسله إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٢٤م أنه لو لم يتدخل شخصيا لدى ذلك الملك المصاب باليأس وبالإحباط لنفذ تهديده، لكن انسياقه وراء تحريض عدد من أفراد حاشيته - ومن بينهم فؤاد الخطيب وزيره للشؤون الخارجية، وتحسين باشا وزير الحرب، وعارف بك وزير الملاحة - جعل الملك علي متشجعاً لإلقاء قبيلتين على قرية "بحرة" وعشر قتابل أخرى على مكة المكرمة. ويختم هذا الوكيل رسالته بالإشارة إلى أن مجرد قصف هذه المدينة المقدسة بالقتابل سيكون إيذاناً باندلاع صراع دموي للسيطرة على مدينة جدة.

وعندما وصلت الأمور في الحجاز إلى هذا الحد من السوء تبين أن طرفاً فرنسياً آخر قد دخل في الساحة، وهو المفوض السامي الفرنسي في بيروت، إذ طلب من وزارة الخارجية الفرنسية في البرقية ذات الرقم (٣٦٦) المرسلة لها بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٢٤م أن تمده بتوجيهاتها قبل أن يرسل مبعوثاً عنه إلى عبد العزيز آل سعود سلطان نجد وملحقاتها الذي قرّر الهجوم على جدة بعد فشل كل الجهود التوفيقية بين الملك عبدالعزيز والملك علي التي كان يتولاها عدد من الأطراف الإسلامية بالإضافة إلى هاري سانت جون قلبي الذي طلب منه مكتب الشرق البريطاني العودة إلى بريطانيا إثر مبايعة عدد من أعيان منطقة رابغ سلطان نجد وملحقاتها وتأييد علماء مكة المكرمة؛ مما شجعه على إقامة مركز قيادته في منطقة "حذاء" التي تبعد قرابة (٥٥) كلم فقط عن جدة.

وفي ردها عن الاستفسار الذي وجهه القنصل الفرنسي في جدة يوم ٥ يناير ١٩٢٥م (١٠/٦/١٣٤٣هـ) حول القرار الذي يجب عليه أن يتخذه إذا طلب منه الملك علي تمكينه من اللجوء السياسي، تشير وزارة الخارجية الفرنسية عليه في برقيتها المؤرخة يوم ٦ يناير

١٩٢٥م إلى إمكانية قبول لجوئه على ظهر السفينة الفرنسية "أنتاريس" (Antarès) إذا كانت حياته معرضة للخطر، وإن كانت تفضل توجيه النصح له بترك أحد يخطيه الصغيرين على أهبة الاستعداد، كما تطلب الوزارة تذكيره دوماً بأنه "عرض نفسه لغضب السلطان عبد العزيز آل سعود عندما قصف مكة المكرمة"، على الرغم من تحذيرات وكيل القنصلية الفرنسية في جدة.

والجدير بالملاحظة أن الملك علي - وعلى الرغم من أن كل المؤشرات كانت تدل على عدم تكافؤ إمكاناته العسكرية والبشرية حتى النفسية مع الطاقات الكبيرة التي يتمتع بها السلطان عبد العزيز آل سعود - فإنه ظل يركض وراء السراب، ويوهم نفسه والآخرين بأنه ندٌّ له بتكليفه الحبيب لطف الله باستقطاب عدد من الفنيين الألمان المتخصصين في سلاح المدفعية للانضمام إلى جيشه، وإرساله مبعوثاً خاصاً عنه للوزير الفرنسي في القاهرة يطلب تزويده بالعتاد الحربي الفرنسي. وترد وزارة الخارجية الفرنسية على هذا الطلب في البرقية ذات الرقم (٢) التي وجهتها إلى ذلك القنصل بتاريخ ١٠ يناير ١٩٢٥م بأن هذا الطلب "يتعارض مع رغبة فرنسا في احترام مبدأ الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للحجاز ولنجد".

وفي ظل هذه الظروف المتوترة التي أصدر فيها عبد العزيز آل سعود سلطان نجد وملحقاتها يوم ١٢ يناير ١٩٢٥م (١٧/٦/١٣٤٣هـ) أمراً لقواته بالزحف نحو جدة؛ فإن هذا الأخير لم يهمل ضرورة الاتصال بالقناصل وبالدبلوماسيين الأجانب في جدة - ومن بينهم بالطبع وكيل القنصلية الفرنسية في جدة- ليجدد لهم وعوده السابقة باحترامه لسلامة الرعايا الأجانب المقيمين في الحجاز. وقد تم ذلك قبل يوم واحد من قراره شنّ الهجوم على قوات الملك علي الذي رفض مغادرة جدة أو حتى التصدي للسعوديين.

وحول سير العمليات القتالية بين الطرفين يشير القنصل الفرنسي في جدة في البرقية ذات الرقم (١٦) التي أرسلها إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ١١ فبراير ١٩٢٥م (١٨/٧/١٣٤٣هـ) إلى حصول تراشق مدفعي كثيف بين قوات الملك علي والسعوديين الذين أصبحت خطوطهم الأمامية تبعد (١١٠٠) متر فقط عن أبواب مدينة جدة، كما يشير أيضا إلى سيطرة السعوديين على طرف الكابل البحري الذي يربط بين جدة وبورسودان، وإلى التحاق ثلاثة ألمان آخرين بخدمة الملك علي: اثنان منهم مختصان في الآليات، والثالث في قاذفات الغاز. وقد شدّت هذه المعلومة الأخيرة انتباه وزارة الخارجية الفرنسية التي أمرت القنصل الفرنسي في جدة من خلال برقيتها ذات الرقم (٦) بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٢٥م أن يقوم بدراسة سرية تهدف إلى جمع عدد من المعلومات عن هؤلاء الألمان. ولم يتأخر رد هذا الأخير الذي مدّ وزارته بأسماء وبتخصصات هؤلاء المرتزقة الألمان، الذين أشرف أيضاً حبيب لطف الله على انتدابهم للعمل ضمن جيش الملك علي.

وحول سير العمليات الحربية كذلك يذكر القنصل الفرنسي في جدة في تقريره ذي الرقم (٤) بتاريخ ٧ مارس ١٩٢٥م (١٢/٨/١٣٤٣هـ) إلى وزارة الخارجية الفرنسية أن كلا الطرفين المتحاربين يلانم خنادقه مع تبادل للقصف المدفعي وقيام السعوديين ليلا ببعض الغارات على الخنادق الهاشمية؛ غير أنه يرى أن "عبد العزيز آل سعود سلطان نجد وملحقاتها ارتكب خطأ كبيراً عندما تأخر في الهجوم على جدة بعد النجاح الذي حققه في مكة والطائف، وأعطى بذلك الملك علي فرصة لتنظيم صفوف جيشه"؛ ثم نراه يستطرد لاحقا بقوله : "لا يمكن لسلطان نجد وملحقاتها أن يقطع كل هذه المسافة ليفشل في النهاية أمام جدة".

ويؤكد هذا الرأي الأخير فشل الهجوم الكبير الذي قام به الملك علي يوم ١٤ مارس ١٩٢٥م (١٣٤٣/٨/١٩هـ) بغرض محاولة اختراق صفوف السعوديين والذي كلفه خسائر تقدر بـ (٣٠٠) شخص بين قتلى وجرحى. كما يؤكد ذلك الرأي أيضا التقرير ذو الرقم (١٤) الذي أرسله القنصل الفرنسي في جدة إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٢٥م (١٣٤٣/٩/٢٤هـ)، وقد أوضح فيه أن قوات الملك علي لم تغادر ثانية خنادقها على الرغم من تفوق عتادها الحربي على القوات السعودية الذين لم يبقوا إلا قوة قادرة على منع الهاشميين من مغادرة جدة، وتم توجيه بقية القوات السعودية إلى منطقة ينبع. ويشير التقرير أيضا إلى أن الملك علي يعاني من إفلاس خزينته. وقد أدى ذلك إلى فشله في الحصول على قرض من بريطانيا ومن فرنسا لحدوث حركة عصيان في صفوف جيشه، وإلى استقالة تحسين باشا القائد العام للقوات الحجازية، وفرار طاهر الدباغ وزير المالية وحسن يحيى مدير الجمارك بالوكالة. وفي خاتمة تقريره يذكر القنصل الفرنسي في جدة بالنداء الذي وجهه عبد العزيز آل سعود سلطان نجد وملحقاتها يوم ٢٥ فبراير ١٩٢٥م الذي نشر في العدد (١٢) من صحيفة "أم القرى" وفي صحيفة "الأهرام"، الداعي فيه المسلمين إلى عدم التردد في التوجه إلى الحجاز للقيام بمناسك الحج بكل راحة وأطمئنان.

وعندما تيقن الملك علي أن كل الظروف والعوامل الموضوعية لا تخدم مصلحته جرب أسلوباً جديداً في التعامل مع الأحداث التي أضحت لا تخدم البتة مصلحته؛ فقرّر إيفاد مبعوثين عنه إلى عدد من الدبلوماسيين الأجانب في المنطقة في محاولة للتوسط بينه وبين عبد العزيز آل سعود سلطان نجد وملحقاتها؛ من ذلك أن المفوض السامي الفرنسي في بيروت أعلم وزارة الخارجية الفرنسية في الرسالة ذات الرقم (KD/287) التي وجهها لها بتاريخ ١٤ مايو ١٩٢٥م (١٣٤٣/١٠/٢١هـ) أنه اضطر إلى استقبال أمين الريحاني بناء على

إلحاحه الشديد، وقد عبّر له هذا الأخير عن رغبته في "وساطة فرنسية بين الملك علي وعبدالعزیز آل سعود سلطان نجد وملحقاتها"، ويضيف هذا المفوض قائلاً: إن حقيقة ما يرغب فيه هو "محاولة إخراج الملك علي من وضعه الصعب"، وأنه أجابه بأن "النظر في هذا الأمر ليس من صلاحياته"، ويختم رسالته هذه بالإشارة إلى أن لقاءه مع أمين الريحاني "يتزامن مع ما أبداه الملك علي من تقرب حيال القنصل الفرنسي في جدة".

وحول موقف سلطان نجد وملحقاتها من تلك المناورات التي التجأ إليها ملك الحجاز نستنتج من البرقية التي أرسلتها وزارة الخارجية الفرنسية إلى وزارة الملاحة الفرنسية بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٢٥م (١٣٤٤/١/١٨هـ) أن "كل المؤشرات تدل على أن عبد العزيز آل سعود سلطان نجد وملحقاتها يفكر في محاصرة مدينة جدة مجدداً، وأن الوقت ليس مناسباً لسحب السفينة الحربية الفرنسية من جدة". وهو الاستنتاج نفسه الذي خلص إليه القنصل الفرنسي في جدة الذي أشار في الرسالة التي وجهها إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٢٥م (١٣٤٤/٣/١١هـ) إلى أن فشل مهمة الوساطة التي قامت بها البعثة المصرية لتقريب وجهات النظر بين سلطان نجد وملحقاتها والملك علي توضح أن "عبد العزيز آل سعود أثر مواصلة الحصار بغية الحسم العسكري".

وأمام هذا الإصرار الذي أبداه عبد العزيز آل سعود سلطان نجد وملحقاتها لضم مدينة جدة إلى نفوذه بعد أن تمكنت قواته من دخول المدينة المنورة لم يجد الملك علي بدا من التنازل أخيراً عن الحكم وإخلاء جدة والتخلي عن ممتلكات الدولة والتعهد بعدم بيعها أو إتلافها ونزع السلاح وإطلاق سراح الأسرى. وقد حصل كل هذا بعد أن أبلغ هذا الملك المخلوع القنصل الفرنسي في جدة يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥م (١٣٤٤/٦/٧هـ) أنه قرّر التنحي عن الحكم وتعيين حكومة جديدة يعهد إليها تسيير الأمور خلال فترة انتقالية.